المركز الليبي للدراسات الأمنيه والعسكريه
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

إيجـاز

تقرير اسبوعي يرصد تسريبات الاعلام والدوريات عن الشأن الليبي

يصدر عن المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

20 مارس 2023

يعتبر المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية مؤسسة ليبية مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والتحليلات الأمنية والعسكرية للقضايا ذات العلاقة بالدولة الليبية. ويضع المركز على رأس قائمة أولوياته العمل على مساعدة البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية والإقليمية في صيغة أكاديمية معلوماتية تمكن من إزالة الضبابية عن المشهد السياسي والأمني والعسكري عن طريق تحليلات عميقة وموضوعية لمختلف القضايا ذات العلاقة وتقدم توصيات وسيناريوهات إلى الجهات المعنية وصناع القرار.

ترتكز أعمال المركز على مجموعة من الركائز الثابتة في سياسته لأداء أعماله وهي:

- ✓ الحيادية والاستقلالية بعيداً عن أي أجندات أو أيديولوجيات.
- ✓ المنهجية العلمية وقواعد البيانات والمعلومات الدقيقة بما يضمن التميّز والجودة لمخرجات المركز.
- ✓ السعي للتأثير إيجاباً على صنّاع القرار والجهات ذات العلاقة.
- ✓ التطوير والارتقاء بما يقدمه المركز من أبحاث ودراسات.
- ✓ تعدد المصادر والبناء التراكمي للبيانات التي يرتكز عليها التحليل المنهجي.
- ✓ طرح المعني الشامل لمفهوم الامن بصورة تخدم البحاث والمهتمين.

Şişli / İstanbul
www.lcsms.info
info@lcsms.info
Facebook.com/lcsms.info
Twitter.com/lcsms_info
00905319471002

تصريحات الرئيس التونسي" قيس سعيد" بين التوظيف الداخلي واستغلالاً لحالة الانقسام السياسي الليبي

مقدمة

أثناء زيارته لمقر المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، يوم الجمعة الموافق 17 مارس 2023م عرض الرئيس التونسي قيس سعيد الخميس، خريطة لحقل " البوري" الليبي، وذكر إنه كان من المفترض أن يقسم هذا الحقل مناصفة بين البلدين في 1974 إلا أن توتر العلاقات حال دون ذلك.

وقال أيضاً " إن بلاده لم تحصل إلا على الفتات من حقل البوري النفطي الذي يمكن أن يؤمن احتياجاتهما وأكثر".

ثم أضاف قائلاً " إنه كانت هناك نية لتقاسم الحقل مع ليبيا، وكان المقترح من وزير الخارجية الليبي الأسبق علي عبدالسلام التريكي أن يقسم إلى نصفين"، واستمر سعيد في حديثه حتى وصل إلى الحكم الصادر من المحكمة الدولية الذي وصفه بأنه كان غير عادل ولم تحصل تونس بموجبه إلا على الفتات، واختتم حديثه قائلاً : "هناك بوادر لاستغلال العديد من الحقول الأخرى ويمكن أن نكتفي (أي تونس) من الغاز الطبيعي بالإضافة إلى وجود إمكانية لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة ".

نبذة عن حقل البوري

يقع حقل البوري في البحر المتوسط على بعد حوالي 120 كيلومترا شمال الساحل الليبي، ويبلغ إنتاجه نحو 30 ألف برميل نفط يوميًا، من عدد 38 بئر، وعمقه 3000 متر وكان هذا أول حقل بحري يتم تطويره ويبدأ في الإنتاج وذلك عام 1988 ، ويمثل 2% من إنتاج النفط في ليبيا ويعتبر أكبر منصة انتاج نفطي في المتوسط.

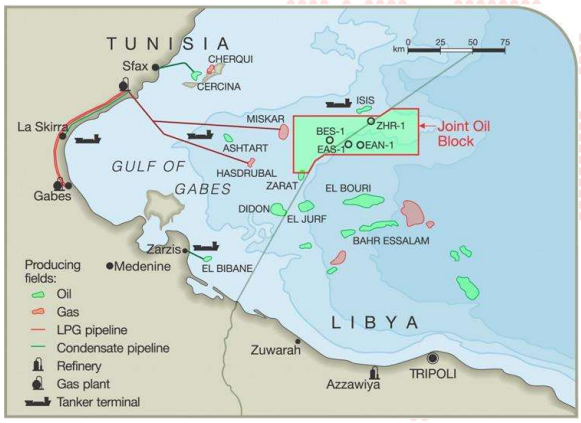

وتديره شركة "مليتة" للنفط والغاز بالمشاركة مع شركة "إيني" الإيطالية، وقد تم اكتشافه عام 1976 وبدأ إنتاجه في عام 1988 .

ويعتبر هذا الإقليم النفطي الذي يقع فيه حقل البوري في الأساس، منطقة بحرية من البحر المتوسط، تقع مقابل ساحلي شرق تونس وشمال ليبيا " شمال غرب حوض سرت"، ويمتد قليلاً إلى المياه الإقليمية الإيطالية والمالطية.

ويحوي هذا الحوض الذي يطلق عليه الحوض البلاجي ما يزيد عن 2.3 بليون برميل من سوائل النفط المعروفة من :

" الاحتياطيات الإجمالية القابلة للاستخراج، بما في ذلك الانتاج المتراكم زائد الاحتياطي المتبقي" ، ومنها نحو أكثر من 1 بليون برميل من احتياطيات نفط قابل للاستخراج، وكميات معتبرة من الغاز الطبيعي المعروف.

الاشكال القانوني السابق .. تاريخية المشهد

في حقيقة ماحصل بشأن الحقل في حقبة حكم القذافي يذكر عضو المجلس الأعلى للدولة "الأستاذ إبراهيم صهد"

أن واقعة الخلاف الليبي التونسي بدأت سابقاً في عهد القذافي ، حيث يذكر أنه كان موظفاً بالخارجية وقتها وأشار إلى أن تونس فعلت كل مافي وسعها للاستيلاء على الجرف ، واختارت المسار القانوني الذي اعتقدت أنه سيخدم مصلحتها العليا في ذلك .

وبالفعل وكما تؤكد الوقائع أن صراعاً قضائياً حدث بين الجارتين ليبيا وتونس أمام المحكمة الدولية بلاهاي بين عامي 1978 و1982، بخصوص الحدود البحرية.

وتذكر المصادر السياسية أن القذافي اقترح آنذاك على تونس اقتسام ثروات الجرف القاري، إلا أن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة رفض ذلك، واقترحت عليه مجموعة من أساتذة القانون التونسي، رفع قضية أمام المحكمة الدولية بلاهاي، وهو ما تم بالفعل عام 1978.

ورغم التصعيد القانوني من الجانب التونسي، إلا أن القذافي رفض بشدة الالتجاء إلى المحاكم الدولية متمسكا بالاستغلال المشترك للجرف القاري، قبل أن يوافق نتيجة لإصرار الجانب التونسي، ولاعتقاده بأن التحكيم الدولي سيكون في صالحها.

واختارت اللجنة القانونية التونسية حينها أن تستند في دفاعها على التاريخ ، وعلى الحقوق التونسية في صيد الاسفنج، فيما اعتمدت الدولة الليبية في دفاعها على الجيولوجيا وتحرك الطبقات الأرضية.

وفي 24 فبراير 1982، أصدرت محكمة لاهاي قرارا نهائياً ورسمياً يؤكد على السيادة الكاملة الليبية على الجرف القاري، دون إعطاء أي نصيب للجانب التونسي.

واتهم أحد أعضاء اللجنة التونسية آنذاك قضاة محكمة العدل الدولية في لاهاي بالانحياز، قائلا إنهم "تابعون لبلدان لها مصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية في ليبيا"، واضاف " لكننا في تونس احترمنا العرف الدولي".

ولاحقاً، تقدمت تونس لمحكمة العدل الدولية بلاهاي بطلب إعادة النظر في الحكم قصد تعديله، لكن وبتاريخ 10 من ديسمبر 1985 صدر حكم يقضي برفض الدعوى القضائية وتقبلت تونس الحكم للمرة الثانية.

ردود الأفعال

في أول تصريح لمسؤول ليبي حول تصريحات الرئيس التونسي قيس سعيد ، ذكر رئيس لجنة الطاقة بمجلس النواب عيسي العريبي "أنه لا يمكن القبول أو السماح بالمساس بثروات ليبيا التي هي ملك للشعب الليبي تحت أي ظروف أو مبررات".

وأفاد أن "اللجنة التي يرأسها تقوم الآن بدراسة تصريحات الرئيس التونسي قيس سعيد حول حقل البوري النفطي والجرف القاري للرد بشكل رسمي على هذه التصريحات"، مؤكدا وردا على تصريحات الرئيس التونسي قيس سعيد الذي طالب بمقاسمة حقل البوري النفطي .

ومن طرف اخر كان رد حكومة الوحدة الوطنية علي لسان وزير النفط والغاز السيد محمد عون بقوله أن

" القضية قد تم الفصل فيها بحكم من محكمة العدل الدولية وأن الحكم جاء بناء على اتفاق ليبي تونسي، وقد قبل الطرفان الحكم في حينه " وأضاف أن الحدود البحرية بين ليبيا وتونس محددة " وان " الرد على هذه التصريحات من المفترض أن يكون من أعلى هرم الدولة الليبية " .

ومن جانب المجلس الأعلى للدولة ذكر عضو المجلس الأعلى "ابراهيم صهد" وعبر حسابه الشخصي أن محاولات وتصريحات قيس سعيد يجب أن تؤخذ على محمل الجد في التعامل معها، وما لم تتخذ ليبيا إجراءات رادعة وأخرى احترازية لحماية الجرف فإن تمادي قيس سعيد سيتطور وتدعمه في ذلك بعض الدول الوالغة في الأزمة الليبية، حسب وصفه.

ودعا صهد رئيس المجلس الرئاسي ورئيس الوزراء ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية بكل إدارتها إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على المياه الإقليمية والاقتصادية الخالصة وإيقاف ما سماه "عبث" قيس سعيد وتجاوزه لكل الأعراف وتطاوله على السيادة الليبية، على حد تعبيره.

فيما اعتبر بعض الإعلاميين والمراقبين أن تصريحات قيس سعيد هي فرقعة إعلامية تستهدف تخفيف الضغط عن مشاكله الداخلية

وأن المقصود هو محاولة تكرار توجيه الرأي العام للخارج بعد ماكان من تصريحات إعلامية سابقة له ضد الأفارقة، والتي أثارت زوبعة كبيرة.

الخلاصة

حالة الانقسام السياسي في ليبيا والشعور العام الذي تسجله الحالة الليبية بضعفها وانهيار مؤسساتها، رسم عند الجيران فرص حقيقية لاستغلال الحالة.

حيث لم تقتصر الجزائر في فرض سيطرتها على بعض أجزاء من حقل الغاز الواقع على حدودها ، وارتفاع اصوات مصرية للمطالبة بواحة الجغبوب، بل تعداه إلى أن يصدر السيسي في 13 ديسمبر2022 ، قراراً رئاسياً يقضي بترسيم حدود مصر البحرية مع ليبيا، و بشكل أُحادي دون الرجوع إلى الجانب الليبي، مما أثار القرار الكثير من الجدل في ما يتعلق بمضمونه وتوقيته ومبرراته .

وأخيراً في المحيط العربي هاهي السلطات التونسية تلمح بضرورة أستعادة حقل البوري الذي حسمت قضيته محكمة العدل الدولية في مرتين متتاليتين سابقا بينما يئن الجنوب من جراء موجة تغيير ديموغرافي كبيرة قادمة من دول جنوب الصحراء وخصوصاً دولة تشاد، ولا ننسى ماحصل مؤخراً مع الحكومة الإيطالية حيث نجحت شركة إيني في تغيير اتفاق غاز المتوسط لصالحها، وعلى قول لأحد الإعلاميين ساخرا " لم يتبقى إلا أن تطالب اليونان بآثار صبراتة".

لتؤكد حقيقة الضعف التي وصل إليها حال الدولة الليبية والضرورة الملحة لتجاوز حالات الانقسام والإختلاف بين الطبقة السياسية والامنية بجميع مستوياتها وتوحيد الجهود من أجل النهوض بأعباء ومسؤوليات الدولة، التي يخشى عليها من الانهيار.

20 مارس 2023